الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2030
وبرنامج عملها لفترة 2021-2025

1 مقدمة

بناء على إعلان إسطنبول المنبثق عن اجتماع عام 2010 لمكاتب الإحصاء الوطنية (NSO)، اتفقت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تنظيم اجتماعاتها السنوية تحت مظلة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom). وتهدف اللجنة إلى إحداث منبر لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء في المنظمة لبناء قدرات متينة في مجال الإحصاءات على مستوى المنظمة. وتقرر إناطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) بمسؤولية أمانة اللجنة. وبما أن وثيقة الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المعمول بها حاليا[1] لن تبقى سارية المفعول مع نهاية عام 2020، قرر أعضاء اللجنة إحداث فريق عامل (WG) معني بوضع رؤية استراتيجية جديدة خلال الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت في 3-4 مايو 2018 في أنقرة، تركيا. ويتشكل الفريق العامل من جهتين مترئستين و22 عضوا كما هو موضح في الجدول 1. وقد جرى تحديد أعضاء هذا الفريق استنادا إلى نتائج الاستبيان الأولي الذي عممته أمانة اللجنة على مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المنظمة في شهر أغسطس من عام 2018.

الجدول 1. أعضاء الفريق العامل

الدور في الفريق العامل	البلدان / المؤسسة
الجهتين المترئستين	ماليزيا وإيران
الأعضاء	ألبانيا، أذربيجان، بنين، الكاميرون، مصر، الغابون، غامبيا، إندونيسيا، العراق، الأردن، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، النيجر، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، توغو، تونس، تركيا

بعد تشكيل الفريق العامل، عمم سيسرك، بصفته أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، استبيانا[2] في يوليو 2019 بشأن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة لعام 2030 على جميع مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف توفير المدخلات اللازمة لصياغة الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2030. وإلى حدود 29 نوفمبر 2019، أرسلت 39 دولة عضوا في المنظمة ردودها على الاستبيان (بمعدل رد بلغ 69.6%).

[1] يمكن الاطلاع على الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) لعام 2020 من خلال https://bit.ly/2WaCxiO وخطة العمل التنفيذية من خلال https://bit.ly/3aOl4BZ

[2] يمكن الاطلاع على الاستبيان المتعلق بالرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بجميع اللغات الرسمية للمنظمة من خلال الروابط التالية: (الانجليزية) https://bit.ly/2SillWs ؛
(الفرنسية) https://bit.ly/35hft65 ؛ (العربية) https://bit.ly/3bRtWbo

statistics@sesric.org

الجدول 2. الدول المجيبة على الاستبيان حسب المجموعات الإقليمية الرسمية لمنظمة التعاون الإسلامي

منطقة منظمة التعاون الإسلامي	الدول
مجموعة الدول الأفريقية (17)	بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جيبوتي، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، المغرب، موزمبيق، النيجر، سيراليون، الصومال، توغو، تونس، أوغندا
مجموعة الدول العربية (11)	مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
مجموعة الدول الآسيوية (11)	أذربيجان، بنغلاديش، بروناي، إندونيسيا، كازاخستان، ماليزيا، جزر المالديف، باكستان، سورينام، تركيا، أوزبكستان

وأعدت مسودة الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2030 استنادا إلى الردود على الاستبيان الواردة من البلدان والتعليقات والملاحظات المدلى بها خلال فعاليات الدورة الثامنة للجنة الإحصائية للمنظمة المنعقدة في فترة 23-25 أكتوبر 2019.

وتمثل هذه الرؤية الاستراتيجية وثيقة مرجعية بالنسبة للجنة الإحصائية للمنظمة في وضعها لبرامج العمل لفترتي 2021-2025 و 2026-2030 الرامية لتسهيل مساعي التعاون والتنسيق في مجال الإحصاءات والمساهمة في الجهود التي تبذلها مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المنظمة بهدف مواجهة التحديات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية.

2 التحديات

تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدور غاية في الأهمية على صعيد توفير الخدمات الإحصائية، ويشمل ذلك جمع المعلومات الإحصائية الرسمية وتصنيفها ومعالجتها ونشرها لتلبية متطلبات حكوماتها وباقي الجهات المستخدمة للبيانات بخصوص تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والمخططات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكنها تواجه في هذا الإطار عددا من التحديات التي تعيق تحقيقها للوظائف المنوطة بها، ويشمل ذلك:

1. **نقص في التمويل أو تأخره**

إن مكاتب الإحصاء الوطنية بحاجة لموارد مالية كافية حتى تتمكن من أداء واجباتها على أحسن وجه كما هو مطلوب من الحكومات التي تنضوي تحتها ومن مختلف الجهات المعنية ذات الصلة، وهي في ذلك شأنها شأن باقي الخدمات العامة في كل البلدان. لكن بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من صعوبات اقتصادية تجد نفسها مجبرة على تمويل مكاتب الإحصاء الوطنية بميزانيات متقشفة أو حتى التأخر في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه هذه المكاتب، لأنها أحيانا ترى أن الجهات المانحة الدولية بمثابة الحل لتمويل العمليات الإحصائية. وهذا النقص والتأخر في تمويل مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المنظمة يجعلانها عرضة للوقوع في مأزق عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية.

2. **التباين في مستويات التنمية الإحصائية**

تتباين القدرات من حيث إنتاج بيانات إحصائية ذات جودة تباينا كبيرا بين مختلف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتساهم التحديات المتعلقة بالاستفادة من الموارد المالية بدورها في عجز مكاتب الإحصاء الوطنية عن تحقيق المستوى المطلوب من تنمية القدرات الإحصائية الذي يخول لها تعزيز مواردها البشرية وبالتالي مواكبة أحدث المواصفات

المعتمدة على الصعيد الدولي. ونتيجة لذلك ترتفع مستويات التباين بين البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث القدرات الإحصائية وتواجه مخاطر ذات صلة بإنتاج إحصاءات رسمية آنية وذات جودة عالية.

3. **التأخر في اعتماد التكنولوجيا الحديثة والتحديث الإحصائي**

بالإضافة إلى أول تحديين، قد يؤدي نقص الموارد المالية والبشرية، التي من شأنها أن تسخر قوة التكنولوجيا الحديثة والتحديث الإحصائي، إلى تأخر مكاتب الإحصاء الوطنية في تبني التكنولوجيا وأدوات الاتصال الحديثة. وبما أن الطلب على البيانات في حركية متواصلة ومتغير بصورة مستمرة وأن عالم التكنولوجيا يزخر دائما بالمستجدات، فإن تأخر مكاتب الإحصاء الوطنية في اعتماد التكنولوجيات والنماذج الإحصائية الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى التأخر أكثر في تحديث هياكلها وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات.

4. **تزايد المنافسة من طرف الجهات المزودة بالبيانات غير الرسمية**

قد تجد مكاتب الإحصاء الوطنية، بصفتها أهم المؤسسات المنتجة للإحصاءات الرسمية، نفسها في خضم منافسة شرسة بخصوص دورها المستقبلي في إنتاج البيانات الإحصائية، خاصة وأن الجهات المزودة بالبيانات الإحصائية غير الرسمية قد برزت كمصدر بديل للمعلومات في السنوات الأخيرة بالنسبة لمستخدمي البيانات. وقد تتضرر بشكل كبير مكاتب الإحصاء الوطنية جراء هذه المنافسة القائمة بينها وبين الجهات المقدمة للإحصاءات غير الرسمية. وبحكم اشتغال الجهات المزودة بالإحصاءات غير الرسمية في القطاع الخاص، فإن بوسعها تسخير قدر أكبر من الموارد/ استبقاء موارد بشرية على مستوى عال من المهنية واستخدام أحدث التكنولوجيات، وهذا ما يؤهلها للتفوق على مكاتب الإحصاء الوطنية من حيث توفير البيانات الآنية. وبالتالي قد تكون مكاتب الإحصاء الوطنية في بعض البلدان الأعضاء عرضة لأن تصبح مؤسسات قديمة الطراز في المستقبل القريب في ظل هذه المنافسة الناشئة.

5. **ضعف المعرفة الإحصائية لدى مستخدمي البيانات**

تشكل الأمية الإحصائية عائقا كبيرا أمام مستخدمي البيانات في الاستفادة من كامل القوة التي تتمتع بها الإحصاءات. وفي هذا الصدد، يجب ألا تقتصر المعرفة الإحصائية على المعرفة بالمعلومات الإحصائية الأساسية فقط، بل يتعين أن تشمل أيضا الإلمام بالقيود المتعلقة بالإحصاءات واستخدامها أو الاستعمال غير السليم لها. وبالتالي فإن القدرة على فهم الإحصاءات وعمليات إنتاجها من الكفاءات الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل مستخدمي البيانات. فضعف المعرفة الإحصائية على صعيد المجتمع من شأنه أن يسفر بسهولة عن وقوع المستخدم في حالة الالتباس والارتياب وتبني تصورات مغلوطة وفقدانه للثقة، وهذا ما قد يجعل عملية صنع القرارات بعيدة عن الصورة الأمثل.

6. **ضعف مستوى التواصل بين مكاتب الإحصاء الوطنية والجهات المستخدمة للبيانات**

يتمثل الهدف من إحداث الوكالات العامة في تحقيق النفع للعامة ويتعين عليها التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية من أجل الإلمام التام باحتياجاتها والاستجابة لها على أحسن نحو. لكن لسوء الحظ تساهم قنوات التواصل المهمة والمتقادمة في عرقلة الانخراط الفعال لهذه المؤسسات في العمل مع الجهات الفاعلة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع الإحصاءات الرسمية خلال السنوات القليلة الماضية تحولا كبيرا في نمط العمل وذلك بالاعتماد على "التواصل" بدل "النشر". والحوليات الإحصائية الرئيسية لا تفي بالغرض لوحدها لتحقيق مثل هذه الغايات. وبغض النظر عن كون بعض مكاتب الإحصاء الوطنية مسؤولة أيضا عن إيصال المعلومات الإحصائية وتحديث هياكلها ذات الصلة بأحدث أشكال وأساليب التواصل، فهي في نفس الوقت قد تكون متأخرة على مستوى تحديث مواقعها على شبكة الإنترنت وإقامة علاقات تعاون فعالة مع الإعلام وتسجيل حضور قوي على شبكات التواصل الاجتماعي. وكامتداد للتحدي الخامس، قد يسفر سوء إيصال المعلومات

الإحصائية عن توصل مستخدمي البيانات إلى استنتاجات تشوبها عيوب تحل محل البيانات التي لا تستوفي المعايير المطلوبة، أو قد تكون وجهات نظرهم ذات قيمة مكافئة للإحصاءات الرسمية.

7. **عدم كفاية آليات التنسيق في النظم الإحصائية الوطنية**

تتشكل النظم الإحصائية الوطنية في العادة من مكتب الإحصاء الوطني وأي جهات أخرى مسؤولة عن إنتاج إحصاءات رسمية. والحوكمة الجيدة رهينة بمدى وجود نظام إحصائي وطني على مستوى عال من الفعالية والكفاءة ويوفر بيانات عالية الجودة لوضع السياسات ورصدها. لكن الافتقار إلى التشريعات ذات الصلة التي تحدد المكونات الأساسية للتنسيق بين المؤسسات والمسؤوليات المتعلقة بها، وعدم وجود مؤسسة قوية في النظام الإحصائي الوطني للاضطلاع بمهمة التنسيق، وضعف القدرة على تطوير استراتيجيات وتنفيذها لاستدامة آلية التنسيق بين المؤسسات، كلها عوامل تشكل خطرا على جودة البيانات وتدفقها لمراكز صنع القرار في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8. **صعوبات في مواءمة النظم الإحصائية الوطنية مع المتطلبات الإحصائية الإقليمية/ الدولية**

إن النظم الإحصائية الوطنية موجودة بالأساس لتلبية الاحتياجات من المعلومات الإحصائية على المستوى الوطني. لكن في بعض الأحيان تحد نظم الإحصاءات الرسمية المحدثة وفقا للاحتياجات الوطنية من قابلية المقارنة بين البلدان بسبب أوجه الاختلاف في المنهجيات المعتمدة وتصميم المسوح والأطر المفاهيمية للبيانات الوصفية. وبالمقابل، اكتسبت الحاجة إلى المقارنة بين البلدان أهمية كبيرة لأن المؤشرات الإحصائية أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسات الإقليمية/ العالمية. وعلى الرغم من هذا التطور، تواجه بعض النظم الإحصائية الوطنية تحديات عويصة متعلقة بالموارد و/ أو التشريعات في سعيها لتحويل هياكلها حتى تصبح قادرة على الإنتاج وفقا لمتطلبات المجتمع الإقليمي/ الدولي.

9. **تحديات مرتبطة بالاستجابة للاحتياجات والطلبات المتعلقة بالبيانات في وقت الأزمات**

تواجه مكاتب الإحصاء الوطنية، كما هو شأن باقي الهيئات الحكومية، تحديات كبيرة خلال أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، لأن حاجة صانعي السياسات إلى البيانات تشتد أكثر بهدف توجيههم في مواجهة هذه الأزمات. لكن عندما تكون ثمة حاجة ملحة إلى بيانات آنية وعالية الجودة خلال أوقات الأزمات، قد تجد مكاتب الإحصاء الوطنية حالها تواجه صعوبات كبيرة في أداء عملها بصورة طبيعية إما بسبب القيود المفروضة للتصدي للأزمات (مثل تجنب إجراء المقابلات لأغراض المسوح وجها لوجه في إطار تدابير التباعد الجسدي) أو بسبب ضعف البنية التحتية المناسبة واستراتيجيات استمرارية الأعمال ذات الصلة.

10. **صعوبات في ضمان الجودة في الإحصاءات الرسمية**

يجب أن تستوفي البيانات في بعض السياقات الإحصائية معايير الملاءمة والدقة والآنية والانتظام وقابلية الوصول إليها والوضوح وقابلية مقارنتها والاتساق حتى تدخل ضمن نطاق البيانات "العالية الجودة". وبصرف النظر عن البعد المتعلق بـ "المخرجات الإحصائية"، يتعين أيضا مراعاة بعدي "البيئة المؤسسية" و "العمليات الإحصائية" لضمان تحقيق الجودة في الإحصاءات الرسمية. لكن كل التحديات السالفة الذكر إلى جانب التأثيرات السياسية المحتملة التي تتحكم في عمليات تصميم المؤشرات وإنتاجها وتعميمها تجسد صعوبات تعيق ضمان الجودة في النظم الإحصائية الرسمية في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3 الرؤية

"الحرص على توفير بيانات إحصائية موثوقة ومستجيبة للاحتياجات للجميع".

الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2030 وبرنامج عملها لفترة 2021-2025

4 الرسالة

"تعزيز التعاون فيما بين البدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الإحصاءات للنهوض بالنظم الإحصائية الوطنية".

5 القيم والمبادئ التوجيهية

فيما يلي القيم التي تلتزم بها اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وتسترشد بها في أنشطتها:

- **الاحترافية** وتنطوي على المسؤولية، والاختصاص والمعرفة المتخصصة، والقدرة على الابتكار، والفعالية، والكفاءة، والعمل وفق أسلوب منهجي.
- **النزاهة** وهذا يعني التفاني، والاتساق، والانضباط، والانفتاح، والاحترام، والحفاظ على السرية، والخضوع للمساءلة، وقابلية الاستجابة والامتثال.
- **التآزر** ويشمل التعاون، والتواصل، والتضامن، والانسجام.

والمبادئ التوجيهية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي هي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الأمم المتحدة 68/261 الصادر بتاريخ 29 يناير 2014)[3] ووثائقها الداعمة ذات الصلة المعتمدة من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.**نظرة عامة على الأهداف الاستراتيجية**

تضم الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2030 خمسة مجالات استراتيجية وتندرج تحت كل منها أهداف استراتيجية محددة. ويرد كل هدف استراتيجي مرفوقا بالعناصر ذات الصلة من برنامج العمل لفترة 2021-2025.

المجال الاستراتيجي 1: تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات

تجمع العديد من مكاتب الإحصاء الوطنية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي علاقات للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات وعلى المستوى الدولي، لكن تبقى هناك حاجة إلى النهوض أكثر بعلاقات التعاون بين الجهات المقدمة للبيانات ومستخدميها لتوفير إحصاءات ذات صلة ودقيقة وآنية وبأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. فعن طريق الالتزام والتعاون القوي بين مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في المنظمة يمكن المساهمة بشكل كبير في التصدي للتحديات الرئيسية واستحداث نظام إحصائي أكثر قوة وفعالية بشكل عام.

الهدف 1.1: تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية.

الهدف 2.1: النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات.

المجال الاستراتيجي 2: تنمية القدرات الإحصائية

تدعو الخطط الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والدولي بصورة جلية إلى تعزيز تنمية القدرات لتحقيق مقاصد وأهداف هذه الخطط. وفي هذا الصدد، تحظى مسألة تنمية القدرات الإحصائية بأهمية بالغة بالنسبة لجميع البلدان، وبشكل أخص بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتتطلب بعض مؤشرات الخطط الإنمائية العالمية تعزيز جهود بناء القدرات لإنتاج البيانات اللازمة.

[3] https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx

الهدف 1.2: ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية.

الهدف 2.2: تنفيذ أنشطة تنمية القدرات الإحصائية بناء على الخطط الإنمائية على صعيد المنظمة وعلى الصعيد الدولي.

المجال الاستراتيجي 3: التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات

تزيد الخطط الإنمائية على الصعيدين العالمي والإقليمي من مستوى الطلب على إنتاج وتوفير بيانات عالية الجودة وسريعة وغير مكلفة من قبل البلدان، وهذه البيانات تتطلب اعتماد حلول جديدة في ظل انخفاض التمويل الموجه لمكونات النظم الإحصائية الوطنية. ومن الحلول الممكنة مواءمة التشريعات الإحصائية مع متطلبات هذه الخطط الإنمائية، واستخدام مصادر بديلة للبيانات، وتوسيع نطاق القاعدة من أجل البيانات الإدارية، واعتماد نماذج إحصائية حديثة، وتحقيق التحول الرقمي، والنهوض بثقافة البيانات المفتوحة، والرفع من مستوى المعرفة الإحصائية.

الهدف 1.3: تحديث آليات الإدارة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص الناشئة في عالم البيانات المتطور باستمرار.

الهدف 2.3: تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات.

المجال الاستراتيجي 4: المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات

إن لاعتماد أحدث المفاهيم والتعاريف والمنهجيات والمعايير والتصنيفات والأطر الإحصائية الدولية أثر كبير على عمليات إدارة وإنتاج ونشر الإحصاءات. ويمكن لمثل هذه الممارسة أن تخلق حافزا للعمل على تطوير منهجيات لإنتاج مؤشرات خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الهدف 1.4: تعزيز عملية مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتعزيز مستوى التناسق في النظم الإحصائية.

الهدف 2.4: السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة من المؤشرات الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المجال الاستراتيجي 5: تحسين الجودة في مجال الإحصاءات

تدل جودة الإحصاءات في غالب الأحيان على "صلاحية الاستخدام" من قبل المستخدم النهائي. وبالتالي فإن الجودة تتوقف على استخدامات البيانات ومستخدميها. وتحليل جودة الإحصاءات يخول إمكانية تحديد المجالات المستهدفة لبناء القدرات.

الهدف 1.5: تحسين مستوى إنتاج البيانات ذات الجودة العالية والمتاحة للجميع والآنية والمتسمة بالموثوقية والمفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.

الهدف 2.5: النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية تكون ذات دور محوري في عملية رصد الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي.

6 برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2021-2025 [4]

الرقم	المجال الاستراتيجي	الأهداف الاستراتيجية	الإجراءات الرئيسية	سنوات التنفيذ	مؤشرات الأداء الرئيسية
1	**تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات**	1.1. تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • إدراج العمليات الضرورية ذات الصلة بجمع وتصنيف وإنتاج ونشر البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في (1) استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS) و (2) برامج عملها المتعلقة بالإحصاءات الرسمية و (3) استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية، حيث أمكن، القائمة منها والمخطط لها.	• 2021-2025 (مستمر)	• وجود استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وبرامج عمل متعلقة بالإحصاءات الرسمية متوائمة مع متطلبات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
			• تعزيز التنسيق بين مؤسساتها وباقي الهيئات المشكلة لنظمها الإحصائية الوطنية وذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، المجالس الإحصائية الوطنية أو أطر مماثلة.	• 2021-2025 (مستمر)	• وجود مجلس إحصائي وطني (أو إطار مماثل) تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلاله بمهمة التنسيق بين باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية. • عدد الاجتماعات التشاورية و/ أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية.

[4] سيتم تحديد برنامج العمل لفترة 2026-2030 وسيعرض على الدورة الـ14 للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المزمع انعقادها في 2025 من أجل المصادقة عليه.

statistics@sesric.org

			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المؤسسات الدولية و/ أو باقي مؤسسات المنظمة ذات الصلة: • تنظيم ورشة عمل/ محفل (حضوريا أو افتراضيا) متعلق بالتنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية.	• 2021	• تنظيم ورشة عمل/ محفل متعلق بالتنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية، التنظيم في 2021.
		2.1. النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • تحسين علاقات التعاون والتنسيق مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية والجهات المعنية بالإحصاءات إقليميا ودوليا – بما في ذلك مع باقي أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وأمانتها.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد مذكرات التفاهم (أو ما شابه ذلك) المبرمة مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية/ الدولية المعنية بالإحصاءات. • عدد المشاريع الإحصائية المنجزة بالتعاون مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية/ الدولية المعنية بالإحصاءات و/ أوقيمتها بالدولار الأمريكي.
			• تنظيم/ المشاركة في الاجتماعات/ ورشات العمل المنظمة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي (إما بالحضور الفعلي أو الافتراضي وفق ما تمليه الظروف) ذات الصلة بالإحصاءات لتبادل المعارف والتجارب القُطرية.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الاجتماعات/ ورشات العمل ذات الصلة بالإحصاءات ومشاركة التجارب القطرية التي تم تنظيمها/ حضورها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستوى الدولي.
			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي:		

			• تنظيم الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي واجتماعات المتابعة المتعلقة بها (حضوريا أو افتراضيا) للمضي قدما في التعاون والتنسيق فيما بين أعضاء اللجنة الإحصائية.	• 2021-2025 (مستمر)	• تنظيم الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي واجتماعات المتابعة المتعلقة بها.
			• توقيع مذكرات تفاهم جديدة أو تجديد الموقعة منها سلفا مع المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية، حسب الاقتضاء، لتفعيل الجهود المبذولة على مستوى التعاون والتنسيق وتعزيز أوجه التآزر لما فيه منفعة لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد اتفاقيات التعاون في مجال الإحصاءات (مذكرات تفاهم أو وثائق ذات صبغة مماثلة) التي تم توقيعها و/ أو تجديدها مع مؤسسات إحصائية وطنية وإقليمية ودولية.
2	**تنمية القدرات الإحصائية**	1.2. ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية.	يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • إجراء مسح مرة كل سنتين لتحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بناء على تصنيف الأنشطة الإحصائية (CSA تنقيح 1 - أكتوبر 2009) وأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية والمهارات المهنية للعاملين في مجال الإحصاءات الرسمية.	• 2021، 2023، 2025	• وجود صيغة محدّثة للمسح المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية الخاص بفترة سنتين وتعميمه في الوقت المناسب على مختلف مكونات النظم الإحصائية الوطنية.
			يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • الرد على المسح الذي تعممه أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي مرة كل سنتين بصورة آنية وتامة، وذلك قدر المستطاع في إطار القدرات القائمة.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الردود على مسح برنامج بناء القدرات الإحصائية الذي يعمم مرة كل سنتين الواردة من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
			• تشجيع مهني الإحصاءات الرسمية على تسجيل بياناتهم الشخصية في قائمة خبراء الإحصاء (ROSE) التي تستضيفها وتسهر عليها أمانة اللجنة الإحصائية بهدف	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الخبراء المسجلين في قائمة خبراء الإحصاء (ROSE).

statistics@sesric.org

			إحداث منصة تجمع مهنيين من مختلف المجالات ذات الصلة بالإحصاءات الرسمية، وذلك بهدف الاستفادة من خدماتهم في أنشطة بناء القدرات الإحصائية الجارية حاليا والمستقبلية لأعضاء وأمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.		
		2.2. تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية بناء على الخطط الإنمائية المعتمدة على صعيد المنظمة وعلى الصعيد الدولي.	يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • مطابقة الاحتياجات والقدرات الإحصائية لأعضائها بناء على توزيع جغرافي عادل وفقا للقرارات الصادرة عن محافل منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والعمل وفقا لذلك على إعداد خطط تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببرنامج بناء القدرات الإحصائية الخاصة بفترة سنتين مع مراعاة اعتماد نهجي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد أنشطة برنامج بناء القدرات الإحصائية التي تمت مطابقتها وفقا للتوزيع الجغرافي العادل وفي حدود الموارد المتاحة.
			• تسيير عملية تنفيذ أنشطة برنامج بناء القدرات المخطط لها (حضوريا أو افتراضيا) في حدود الموارد المتاحة للأمانة.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الأنشطة المتعلقة ببرنامج بناء القدرات الإحصائية التي يسرها سيسرك.
			• التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، حيثما أمكن، لتنظيم أنشطة بناء القدرات الإحصائية بصورة مشتركة (حضوريا أو افتراضيا).	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الأنشطة المتعلقة ببرنامج بناء القدرات الإحصائية التي تم تنظيمها بشكل مشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
			يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • تخصيص موارد كافية لتنمية قدرات الموارد البشرية.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقيمتها بالدولار الأمريكي.

statistics@sesric.org

			• تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببرنامج اللجنة الإحصائية والمساهمة فيها إلى أقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة، وذلك من خلال دورها ليس فقط كدول مقدمة لهذه الأنشطة بل مستفيدة منها أيضا من حيث الخبرة واللوجستيات الداخلية.	• 2025-2021 (مستمر)	• عدد أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي قدمها و/ أو استفاد منها كل عضو من أعضاء اللجنة.
			• مشاركة مناهج التدريب التي تعتمدها في مجال الإحصاءات، إن وجدت، مع أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لجعلها متاحة على شبكة الإنترنت.	• 2025-2021 (مستمر)	• عدد مناهج التدريب المعتمدة في مجال الإحصاءات التي تمت مشاركتها وجعلها متاحة على الموقع الإلكتروني للأمانة.
3	**التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات**	1.3. تحديث آليات الإدارة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص الناشئة في عالم البيانات المتطور باستمرار.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • الدعوة على المستويات المناسبة إلى وضع/ مراجعة التشريعات والأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالإحصاءات، عند الاقتضاء، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية مع مراعاة السياقات الوطنية لكل بلد والوثائق المرجعية ذات الصلة المعمول بها، بما في ذلك القانون العام للإحصاءات الرسمية والمبادئ التوجيهية بشأن تحديث التشريعات الإحصائية.	• 2025-2021 (مستمر)	• تواجد قوانين إحصائية وأطر تنظيمية متوائمة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
			• إدراج المبادئ الخاصة بالبيانات المفتوحة قدر الإمكان في عملياتها والحرص على أن تحذو الجهات المكونة لنظمها الإحصائية الوطنية حذوها في ذلك.	• 2025-2021 (مستمر)	• حضور المبادئ الخاصة بالبيانات المفتوحة في العمليات الإحصائية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ووباقي مكونات نظمها الإحصائية الوطنية.

statistics@sesric.org

			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المؤسسات الدولية و/ أو باقي مؤسسات المنظمة ذات الصلة: • تنظيم ورشة عمل متعلقة بتحديث التشريعات الإحصائية (حضوريا أو افتراضيا).	• 2022	• تنظيم ورشة عمل متعلقة بتحديث التشريعات الإحصائية في 2022.
		2.3. تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • تطبيق مجموعة المعايير اللازمة للتحديث الإحصائي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO) والنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM) والنموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM) والهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA).	• 2025-2021 (مستمر)	• عدد الأطر الهيكلية الإحصائية المعتمدة من قبل أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع باقي المؤسسات الدولية و/ أو مؤسسات المنظمة ذات الصلة: • تنظيم ورشة عمل بخصوص النماذج العامة للإنتاج والهيكل الإحصائي (حضوريا أو افتراضيا).	• 2023	• تنظيم ورشة عمل بخصوص النماذج العامة للإنتاج والهيكل الإحصائي في 2023.
4	**المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات**	1.4. تعزيز عملية مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • توحيد المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية المعتمدة في النظم الإحصائية الوطنية لتكون متوافقة مع المعايير والقواعد الإحصائية المقبولة دوليا.	• 2025-2021 (مستمر)	• عدد الدلائل التي يسترشد بها مجمعو الإحصاءات الموائمة للمفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية على الصعيد الوطني مع

statistics@sesric.org

		لتعزيز التناغم في النظم الإحصائية.	• إحداث مستودع إلكتروني جامع يستضيف المعايير والقواعد الإحصائية المعمول بها دوليا ذات الصلة لتسترشد به مختلف مكونات النظم الإحصائية الوطنية بهدف تنسيق المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المعتمدة في أداء الأنشطة الإحصائية. • الحرص على ملكية الدولة لبرامج المسح الاجتماعي والاقتصادي المدعومة دوليا من أجل إنتاج ونشر بيانات قابلة للمقارنة دوليا.	• 2025-2021 (مستمر) • 2025-2021 (مستمر)	المواصفات والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي. • تواجد مستودع (أو مستودعات) على شبكة الإنترنت يستضيف المواصفات والمعايير ذات الصلة المعمول بها دوليا في النظم الإحصائية الوطنية للبدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. • مستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في القرارات الرئيسية (الحاجة والمستوى والنطاق) بشأن برامج المسح الدولية.
		2.4. السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • تشجيع مكونات نظمها الإحصائية الوطنية على تبني منهجية المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية (PSIFIs) حتى تكون قادرة على تقديم بيانات قابلة للمقارنة بخصوص قطاع الخدمات المالية الإسلامية، إن وجدت في هذه البلدان. • تطوير منهجيات وطنية لجمع وتصنيف ومعالجة ونشر البيانات المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المعنية.	• 2025-2021 (مستمر) • 2025-2021 (مستمر)	• عدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تبلغ عن مؤشراتها المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية. • تواجد منهجيات وطنية لجمع وتصنيف ومعالجة ونشر البيانات المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين.

statistics@sesric.org

			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع باقي المؤسسات الدولية و/ أو مؤسسات المنظمة ذات الصلة: • تحديد احتياجات وقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص إنتاج ونشر المؤشرات المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين. • تنظيم اجتماع لفريق الخبراء المعني بتطوير مؤشرات السياحة الملائمة للمسلمين (حضوريا أو افتراضيا).	• 2021، 2023، 2025 • 2024	• حضور موضوع السياحة الملائمة للمسلمين في دورات 2021 و 2023 و 2025 للمسح المعني ببناء القدرات الإحصائية الذي يجري مرة كل سنتين. • تنظيم اجتماع لفريق الخبراء المعني بتطوير مؤشرات السياحة الملائمة للمسلمين في 2024.
5	**تحسين الجودة في مجال الإحصاءات**	1.5. تحسين مستوى إنتاج بيانات ذات جودة عالية ومتاحة للجميع وآنية ومتسمة بالموثوقية ومفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • تطوير/ تحديث أطرها الوطنية لضمان الجودة (NQAFs) بالتعاون مع مكونات نظمها الإحصائية الوطنية، حيثما أمكن، مع الاخذ بعين الاعتبار دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية وقائمة أدوات التقييم الذاتي المرتبطة به فضلا عن المصادر الناشئة للبيانات، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد الأطر الوطنية لضمان الجودة التي تغطي كذلك مصادر البيانات غير التقليدية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، التي قام بتقديمها/ تحديثها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
		2.5. النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية تكون ذات دور محوري في عملية رصد	يتوقع من أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: • الدعوة على مستوى صنع القرار إلى تعديل أطرها التنظيمية لاستخدام السجلات والبيانات الإدارية والاضطلاع بدور الريادة في عملية التنسيق بين مختلف مكونات نظمها الإحصائية الوطنية لإدراج السجلات الإدارية في عملياتها الإحصائية.	• 2021-2025 (مستمر)	• تواجد أطر تنظيمية تمكن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في العمليات ذات الصلة.

statistics@sesric.org

		الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي.	• تطوير المنهجيات والبنية التحتية والمهارات الإحصائية/ المهارات الأخرى ذات الصلة اللازمة لتحسين سبل الوصول إلى السجلات الإدارية من خلال الاستفادة، حيثما أمكن، من دليل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن "استخدام المصادر الإدارية والثانوية في مجال الإحصاءات الرسمية".	• 2021-2025 (مستمر)	• عدد المكونات الأخرى للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي أدرجت فعليا السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها الإحصائية. • قيمة الأموال بالدولار الأمريكي التي أنفقتها البلدان الأعضاء في اللجنة لإنشاء/ صيانة البنية التحتية وتنمية قدرات مواردها البشرية من أجل إدراج السجلات الإدارية في عملياتها ذات الصلة.
			يتوقع من أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع باقي المؤسسات الدولية و/ أو مؤسسات المنظمة ذات الصلة: • تنظيم ورشة عمل بشأن استخدام السجلات الإدارية كمصادر للبيانات لرصد الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستوى الدولي (حضوريا أو افتراضيا).	• 2025	• تنظيم ورشة عمل بشأن استخدام السجلات الإدارية كمصادر للبيانات لرصد الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستوى الدولي في 2025.

statistics@sesric.org